إلا مشكلا. وهو كذا هي وتاء في كلامه ليست ضميرا ولا هاء إذا لعطفها وإنما المراد بها هاء التانيث
بل التصريح بالمضاف إليه كما في الخلاصة أو ضمير على أن الماوي قال بهاء التانيث لا في
الكلام فيما بين الوقف عليه لا في الموقوف عليه بالنقل والتاء إنما تصير هاء في الوقف
وتحرز بذلك من تاء التانيث ما زاد لا تحرز في الوقف عليها إلا الإسكان. قوله في كل
حال من غير وفيه مجيء الحال من المضاف بدون شرطه وفي عليه كالخلاصة تغيير
الحركة بغير القافية احترازا من شوامرت الساعة وما زاد لا يوقف عليه إلا بالإسكان
كما في الخلاصة وتحريكها ولم يستثن ميم الجمع لوضوح أنه ساكنة مسكنها في الوصل
لا روم ولا إشمام عند في الوقف وضمها ووصلها وكذا ضموا ومكذا لا يزد في الوقف بحذف
الواو والميم ليست كذا أو ضمها وكذا بغير واو وقياسه إجازتها وقفا. ورم حركة
الروم هو إخفاء الصوت بالحركة وضمير إنا يذهب الصوت أسما ويكون في جميع الحركات
ولذا عبر بعضهم بالتحريك. أو أشمم المنضم: المراد بالإشمام الإشارة بالشفتين إلى الحركة
ولا يكون إلا في الضمة كما أبهمه كلامه وسواء في ذلك ضمة البناء والإعراب قال الجاربردي
والإشمام فهو الشم كأنك أشممت الحرف رائحة الحركة بأن هيأت العضو للنطق بها
فقوله أو أشمم المضموم أي الحرف المضموم أحسن من قول الخلاصة أو أشمم الضمة
أو غير همز أو عليل ضعف بعد محرك: التضعيف هو تشديد الحرف الموقوف
عليه ولذلك شروط كائنة أولها أن لا يكون همزة احترازا من نبأ الاشتغال ثانيها أن لا
يكون حرف علة احترازا من نحو يسمو ولغو لقاض وقول ابن هشام لو قيل بالتضعيف في ذي
اللين لم يمتنع نحو ولو ضموا وأحيى يأتي إلى جواب أن المانع من ذلك الاشتغال
لا النقص ثالثها أن لا يكون بعد متحرك احترازا من بكر وقال ابن هشام لا يمتنع عنه
وسوى لأن التضعيف الذي بعد هو يجعله من باب الكامنة وخو بهمة جاز قبل المدغم
فيه ثم متحرك قلت بهذا أظهر نحو لو وقف عليه أو في نشر كم ورابعها لا يكون منصوبا
منونا في أشهر اللغات وإنما قوله لغير خفيت أي في غير باب جوهر وقال ابن القاسم فلا
يحتاج إلى هذا الشرط لأن المنصوب المنون إذا أبدل تنوينه ألفا لم يكن الحرف الذي قبل
الألف موقوفا عليه بل الموقوف عليه إنما هو الألف والكلام في أحكام الموقوف
عليه أو قلت فيه نظر بل الكلام فيما هو الوقف عليه بالفعل كما عند والألف وقوعها
لا حين الوقف بالفعل وأغفله في ...
ومن سوى المنون ... النقل هو تحويل حركة الحرف إلى الساكن قبله ... وأورد

وأشار بقوله كذا أي إن ذو فيها شبهتا بالتنوين مع أنهما أثر الفتح فتبدل في الوقف ألفا
وهذا رأي الجمهور وقيل تعربونها لأنها بأنها لذلك مرة فيبعد إشارة إلى أن مسألة
إلحاق إذن بالمنون المفتوح وعدم الغلط بينهما بمسألة طة الضمير الذي قوله وغير
أي غير التنوين الذي أي الفتحة والضم والكسر وسيأتي لا فصل التخفيف
وطن الضم لا فتحا: عطفها على غير أي واحذف طن الضم أي حال الفتحة فتحا نصب على
نزع الخافض فتقفه في نحو أبيه ومررت بيد بالإسكان إلا في الضرورة فقد تثبت الصلة كما إذا
صنوا وإجرا بين الفتح وغيره الخفة والثقل. وبالمنون المنقوص لا نصبا عيا
وغيرها أثبت وعكس جاء: عطف على غير أيضا وهنون مضاف للمنقوص إضافة صفة لموصوف
أي واحذف ياء المنقوص المنون في حالتي النصب فتقف بالحذف في نحو هذا قاض ومررت بقاض
وبالإثبات في نحو رأيت قاضيا قوله عيا أي رعاية للرسم الأثري على حد
قوله ... وهو كثير قوله وغيرها مفعول مقدم لأثبت والضمير للمنون المنقوص
فتقف بالإثبات في نحو هذا القاضي ومررت بالقاضي وقد تثبت الياء في الوقف على المنون
كقراءة ابن كثير ولكل قوم هادي وتحذف في الوقف على غير المنون فتقول هذا القاض
ومررت بالقاض وهذا معنى قوله وعكس جاء ويجب أن يعلم أن الضمير في قوله وغيرها أثبت
راجع لمنون المنقوص لا بقيد قوله لا نصبا فغير المنون إذا كان منصوبا تثبت ياؤه
ساكنة فإن في قول الخلاصة وغير ذي التنوين بالعكس للعموم والهمزة والتنوين
بقيده وهو قوله ... ينصب لا ... أنهما عكسه على التعيين وهو تعيين
الإثبات خلافا للشيخ يس ومع هذا بصنيعها أسلم ما هنا لأن الضمير في قوله وغيرها
أثبت إن جعل للمنون المنقوص لا بقيد قوله لا نصبا كما شرحنا عليه لم يدخل المنصوب
أو هم أن قوله وعكس جاء راجع إلى صورته أنه جملة ما اندرج في الكلام وإن جعل له
بقيد قوله لا نصبا أوهم أن المنصوب لا يثبت له ذلك الحكم والله أعلم. وفي
نحو المبارد حتما ويعتمد: يريد أن ما تقرر في المنون مقيد بما إذا لم يكن محذوف
العين كاسم فاعل رأى وما كان كذلك تعين رد الياء له في الوقف والاحتج
إلى إجحاف بحذف ياء على الأصل وآخره وجعل في نحو محذوف الفاء كيف مضارع وفى إذا
سمي به ما اندرج في المنقوص فيجب رد الياء وقفا لما تقرر قوله في نحو متعلق يرد
بصيغة الأمر وإليا مفعول مقدم به ومن بغير تنوين للوزن ويجري تميم
وغيرها لم ساكنا: أشار إلى أنه يجوز في الوقف على المتحرك خمسة أوجه أولها

الإسكان